

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٧٨ المعقودة يوم الجمعة،
١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد جيرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد بنديتشتش
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوترو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسافي
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/1223)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178*.

99-86686
*9986686

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/1999/1223)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون لدى الأمم المتحدة يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كمارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي جرى التوصل اليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد برنارد مييه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد مييه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/1999/1223.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنارد مييه.

السيد مييه (تكلم بالانكليزية): بناء على طلبكم، أود أن أعرض على أعضاء المجلس التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الوارد في الوثيقة S/1999/1223 الصادرة في ٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بآخر التطورات ذات الصلة التي وقعت منذ إعداد التقرير.

كما وصف في التقرير أحرز دون شك تقدم في تنفيذ اتفاق لومي للسلام المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. فعلى المستوى السياسي، أدت حكومة وحدة وطنية، تشتمل على أعضاء من الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة القَسَم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أصبح المتمردون الآن جزءا من الحكومة ويتشاطرون المسؤولية عن دفع البلد قدما على طريق السلام والمصالحة والتنمية.

وثمة تطور إيجابي آخر، هو تسجيل الجبهة المتحدة الثورية كحزب سياسي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ليصبح اسمها الآن حزب الجبهة المتحدة الثورية. ومع ذلك لا يزال يتعين على الحزب أن يعتمد نظامه الأساسي وينشئ مكتبه. ويرجى أن تولى الجبهة الأولوية لتحويل هياكلها العسكرية إلى حزب سياسي محض وتستحق هذه الجهود دعم المجتمع الدولي وتشجيعه.

وبعد تأخير شديد عينت الجبهة والمجلس الثوري للقوات المسلحة، الآن أيضا ممثليهما في لجنة الرصد المشتركة ولجنة رصد وقف إطلاق النار. وعقد أول اجتماع مشترك للجنة الرصد المشتركة ولجنة رصد وقف إطلاق النار في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

وأنتقل الآن إلى برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. فهذا البرنامج الذي تدعمه الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، والبنك الدولي يبدأ نشاطه الجاد الآن. ويرجى أن يستطاع الحفاظ على هذا الزخم. وظل الأمين العام على اتصال برئيس البنك الدولي، السيد ولفنسون، لمناقشة سبل تحسين التفاعل بين البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وسائر العاملين في أرض الميدان.

ونتيجة للنداءات العامة من السيد فوداي سانكو، تقدم عدد كبير من المقاتلين في صفوف الجبهة المتحدة الثورية السابقة للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل، ففي ١ كانون الأول/ ديسمبر وبعد نداء من السيد جوني بول كوروما، انضم ١٥٨ من مقاتلي جيش سيراليون السابقين، ومن بينهم ٧٧ طفلا مجندا، إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة تلال أوكرا. وفي الأسبوع الماضي قام كوروما بزيارة كابالا وشجع مقاتلي الجبهة هناك على تسليم أسلحتهم. وفي هذا الأسبوع فعل السيد سانكو الشيء نفسه في فادوغو. ولكن يتعين أن نلاحظ أن الاستجابة رغم هذه النداءات لا تزال بطيئة للغاية. وتلخيصا لما ذكر أقول إن نحو ٥ ٠٠٠ مقاتل، أو أكثر من ١٠ في المائة من المقاتلين المقدر عددهم بنحو ٤٥ ٠٠٠ يشتركون الآن في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أنه يتعين على مختلف الجماعات المسلحة أن تقدم معلومات مفصلة عن تجديد قواتها العسكرية.

وفي الوقت نفسه فإن عملية نزع السلاح شاقة وسوف تتطلب تضافر الجهود واليقظة من كل المعنيين. وتتطلب الأعداد التقديرية الكبيرة من المقاتلين السابقين والطابع المعقد لإدارة البرنامج تنسيقا مستمرا ووثيقا بين الحكومة وشتى الفاعلين الوطنيين والدوليين لضمان أن ينفذ البرنامج على الفور ودون أي زعزعة للاستقرار في البلد. والأمم المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها في هذا الصدد. وصدرت التعليمات إلى بعثتها بمساعدة حكومة سيراليون في إعداد خططها لتدمير الأسلحة التي يسلمها المقاتلون السابقون.

وبعد فترة من القلاقل أصبحت الحالة في مخيمات نزع السلاح في لونجي وبورت لوكو هادئة الآن نسبيا. ففي الأيام القليلة الماضية صرفت اللجنة الوطنية لعملية نزع السلاح نحو ٢٥ دولارا لكل من المقاتلين السابقين في مخيم لونجي وعددهم ٥٠٠ شخص. ويفترض أن ينفق هذا المبلغ على تلبية بعض الحاجات العاجلة للمقاتلين السابقين. وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر بدأ في مخيم لونجي برنامج لـ "التوجيه السابق للتسريح" وتحمس المقاتلون السابقون لحضوره. ومن المهم في هذا الصدد، إيجاد سبل ووسائل لتقصير فترة الإقامة في المخيمات بقدر الإمكان والتعجيل بالاستعدادات لإدماج المقاتلين السابقين.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأنتقل الآن إلى بعض أسباب القلق المتبقية. فقد وصف الأمين العام في تقريره عددا من أسباب القلق بالنسبة للمستقبل. والحالة الأمنية في البلد تظل متقلبة وإن كانت الحالة في الأيام الأخيرة تبدو مستقرة إلى حد ما. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر نقلت الجبهة المتحدة الثورية عدة مئات من المقاتلين من كايلاهون إلى ماكيني التي كانت تحت سيطرة مشتركة من الجبهة والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وهاجمت الجبهة هذه البلدة لاحقا واستولت عليها. كما دار قتال بين الجبهة والمجلس حول لونسار وروغبري. وعلاوة على هذا، أبلغ عن هجمات متواترة من الجماعات المسلحة على القرى والطرق في كل أنحاء البلد. وأفيد بوجه خاص أن الهجمات في منطقة كيمبيا تسببت في فرار نحو ١ ٠٠٠ شخص إلى غينيا.

ومن مصادر القلق الأخرى ما يتعلق بالسيد سام بوكاري أحد قادة الجبهة في القسم الشرقي من البلد، الذي أدلى بعدة بيانات عامة يمكن أن تثير بعض الشكوك عن مدى التزامه بعملية السلام. وتبذل الحكومة جهودا الآن مع قادة الجبهة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتزويده بالإيضاحات الضرورية عن اتفاق لومي للسلام وبرنامج نزع السلاح.

وهناك مصادر قلق أحدث من تلك، هي البيانات العامة العديدة التي أدلى بها السيد فوداي سانكو نفسه أمس أو قبل يومين عن وصول قوات للأمم المتحدة وعن دورها في عملية نزع السلاح.

وأخيرا، أود أن أبلغ المجلس عن أمر نشر اليوم في الصحف، وهو أن طبيبين من منظمة غير حكومية هي أطباء بلا حدود قد احتجزا في منطقة كايلاهون. وأعرب السيد بوكاري عن غضبه إزاء عملية نزع السلاح الجارية. وتبذل الحكومة وممثلو الأمم المتحدة الجهود الآن

في الميدان بغية الإفراج السريع عن الطبيبين، وربما كان من المستحسن أن يعرب المجلس نفسه عن ضرورة الإفراج عنهما.

وثمة مصدر آخر من مصادر القلق لأسرة الأمم المتحدة بأجمعها، وللمنظمات غير الحكومية وللحكومات، يتمثل في كثرة حوادث الاغتصاب، والنهب والمضايقة والهجمات على المدنيين. وعلاوة على ذلك، أظهرت الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة حتى الآن ممانعة بالغة للإفراج عن الأشخاص المختطفين من بالغين وأطفال. ولم يفرج حتى الآن سوى عن حوالى ١ ٠٠٠ من البالغين والأطفال. ولا تزال هناك أعداد كبيرة من المدنيين في الأسر، وهناك تقارير تفيد عن استمرار أعمال الخطف. وقد وجهت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مناشدة قوية إلى الأطراف لتتخذ على الفور إجراءات لإنهاء الاعتداءات، وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على المدنيين. ولا نزال أيضا نحث السلطات الحكومية وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن يحموا السكان المدنيين إلى أقصى مدى ممكن، وحيثما أمكن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى أن أحد الجنود الغانيين في فريق المراقبين العسكريين قد أصيب مؤخرا بجراح عندما شاركت وحدته في الدفاع عن قرية ضد هجوم شنته مجموعة متمردين في جزيرة بيبل، على بعد ٢٠ كيلومترا إلى الشرق من لونغي.

وفيما يتعلق أيضا بحقوق الإنسان، لم تنشأ بعد لجنة حقوق الإنسان ولا لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة اللتان نص عليهما اتفاق لومي. وكما يرد في تقرير الأمين العام، فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون تعملان على نحو وثيق مع مكتب السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، للإعداد لإنشاء هاتين اللجنتين الهامتين.

ونقطتي الأخيرة فيما يتعلق بمصادر القلق المتعددة تتمثل في أن الأزمة الإنسانية في سيراليون ما زالت مستمرة: فتوصيل المساعدة الإنسانية يعوقه بصورة خطيرة تفجر العنف في مختلف الأماكن. ولا تزال الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة تعوقها مختلف التهديدات والإجراءات التي يجب اتباعها لدى مختلف المجموعات بغية الوصول إلى العديد من المناطق. وهذه الإجراءات اعتباطية ولا تتاح في هذه المرحلة للمنظمات غير الحكومية فرص الوصول بشكل تلقائي. وعلاوة على ذلك، لا يزال بعض الموظفين والخبراء المحليين والدوليين العاملين في المجال الإنساني يعانون من المضايقات، والهجمات بل وأحيانا الإعتقال على أيدي قوات المتمردين. واتفاق لومي للسلام يلزم بوضوح جميع أطراف الصراع السابقة بأن توفر فرص الوصول الآمن وبلا إعاقة للعمليات الإنسانية. والواضح أنه من المهم توفير هذا الوصول دون مزيد من التأخير؛ وهذا من شأنه أيضا أن يبعث برسالة ذات مغزى إلى مجلس الأمن.

وأنتقل الآن إلى مسألة نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. لقد أحرز تقدم ملحوظ منذ إعداد التقرير فيما يتعلق بنشر العنصر العسكري للبعثة. ومع ذلك، لا تزال الجهود مستمرة، في تنسيق وثيق مع الدول المساهمة المعنية - التي أغتنم هذه الفرصة لأعرب لها عن امتناني - للإسراع بعملية النشر حتى يتمكن العنصر العسكري من الشروع في عمله قريبا جدا.

وقد وصل قائد القوة، اللواء جيتلي، من الهند، إلى فريتاون في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ومقر القوة، بما في ذلك جميع العناصر السوقية والإدارية والأمنية، وفرته الهند، وقد وصل أيضا هذا الأسبوع. وستصل الكتيبة الهندية وقوة التدخل السريع، التي تتألف من ١ ٢٠٠ جندي، في ثلاث دفعات إبان هذا الشهر، وينبغي أن يكتمل نشر الفرقة الهندية بنهاية السنة أو أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقد وصل بالفعل أكثر من نصف أفراد الكتيبة الكينية إلى الميدان، وينبغي أن يكتمل نشرهم في عطلة نهاية هذا الأسبوع.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الأمين العام قد اتصل بمختلف الحكومات المساهمة الآن بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية كفالة مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الصدد، سيجري تعزيز الكتيبة الغانية، الموجودة بالفعل في الميدان كجزء من فريق المراقبين العسكريين، لتستوفي مواصفات الأمم المتحدة، وفي انتظار اكتمال الترتيبات الإدارية اللازمة، ستصبح تحت قيادة الأمم المتحدة بحلول نهاية هذا الشهر.

وظلت الأمانة العامة تجري منذ تشرين الأول/ أكتوبر مناقشات مكثفة مع حكومة نيجيريا وغيرها من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما فيها غامبيا وغينيا، بغية الإسراع بنشر أفرادها العسكريين. وبعد أن تلقت الأمانة العامة من السلطات النيجيرية في أواخر الأسبوع الماضي المعلومات الضرورية المتعلقة بتفاصيل لوجستية هامة، يحدونا الأمل في أن يصل ٢٠٠٠ من الجنود الجدد و ٥٠ من المراقبين العسكريين من البلدان التي كنا نجري معها مشاورات، بحلول نهاية هذه السنة.

ولذا فمن المهم، كما يدرك أعضاء المجلس، أن يستمر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاضطلاع بدور رئيسي في توفير الأمن في لونغي وفريتاون وكذلك في مساعدة عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق لومي. وقد ظل الأمين العام على اتصال بالقادة الإقليميين، ولا سيما بالرئيس أوباسانجو، رئيس نيجيريا، للتأكيد على أهمية أن يحتفظ فريق المراقبين العسكريين في سيراليون بقوة موثوق بها تتألف من عدة آلاف من الجنود حتى يتسنى للعملية أن تمضي في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ويشكر الأمين العام بحرارة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات على مواصلة جهودها والتضحيات التي قدمتها لدعم حكومة وشعب سيراليون. وكذلك يجدد الأمين العام نداءه إلى البلدان المانحة لكي تقدم إلى فريق المراقبين العسكريين الدعم الذي يعزز وجوده ويحتاجه أثناء المرحلة القادمة من عملياته لكي يضطلع على نحو فعال بالمهام الموكولة إليه.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه على الرغم من الشواغل العديدة الجديدة التي أوجزتها الآن، فإننا نعتقد بوجود سبب يدعو للتفاؤل الحذر أيضا. ومن الواضح أن التزامات الأطراف باتفاق لومي سوف يكون عرضة للاختبار في الفترة القادمة الحاسمة. والآن وقد أنشئت الآليات الرئيسية لمراقبة وقف إطلاق النار ونزع السلاح، فإن المسؤولية عن دفع عملية السلام قدما في سيراليون والإبقاء على زخم عملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج تقع على عاتق الأطراف، وبخاصة على عاتق الثوار. والأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقف على استعداد للاضطلاع بدورها.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والإحاطة الإعلامية التكميلية للسيد مييه، وكيل الأمين العام، يتضمنان بعض العناصر الإيجابية ولكنهما يثيران أيضا عميق القلق. ولعل من المصادفة أن السيد مييه حمل لنا جميعا كل الأنباء الطيبة باللغة الانكليزية وجميع الأنباء السيئة بالفرنسية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في تنفيذ أجزاء من اتفاق لومي للسلام وعلى الرغم من أن وزع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد قطع شوطا طويلا، فإن الحالة العامة على الأرض لا تبشر بالخير لإحلال السلام الدائم في سيراليون. فلقد أفادت التقارير بوقوع حوادث عنف وانتهاكات لوقف إطلاق النار ولحقوق الإنسان بوتيرة متزايدة إبان الشهرين المنصرمين. كما أن حياد ونزاهة أعمال الإغاثة الإنسانية لم يحظيا بالاحترام. وأعيقت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية بسبب الحالة الأمنية المتردية، وما برحت عملية نزع السلاح تمضي بخطى متثاقلة.

وأصبح من العسير أكثر فأكثر وصف هذه الأحداث على أنها حوادث متفرقة. وأننا ندعو جميع قادة المتمردين إلى إبداء التزامهم الحقيقي بعملية السلام بكل تفاصيلها. وعندئذ وحده يمكن أن يتحول وعد السلم الذي حمله اتفاق لومي إلى حقيقة واقعة.

وأولا، يجب أن تتوقف جميع الأعمال التي يضطلع بها المتمردون وقادتهم كما يرد وصفها هنا. والأمين العام يذكر في تقريره وبحق أن:

> "أعمال العنف المستمرة الموجهة ضد شعب سيراليون والموظفين الدوليين أمر غير مقبول، وينبغي تحميل مرتكبيها مسؤولية أعمالهم".

ويجب أن يكون واضحا للمتمردين وقادتهم أن العفو المنصوص عليه في اتفاق لومي للسلام لا يشمل الفظائع المرتكبة بعد التوقيع على الاتفاق.

وثانيا، يجب على قادة المتمردين أن يواصلوا مطالبة مقاتليهم بحل تنظيماتهم وتسليم أسلحتهم. ويبين التقرير مرة أخرى أن كل الأطراف يجب أن تعطي أولوية مطلقة لأنشطة نزع السلاح. ويمثل اشتراك ٠٠٠ ٥ مقابل من المقاتلين السابقين خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٠ مقاتل من زملائهم ما زالوا خارج نطاق البرنامج.

أما عن مسألة التمويل، فيسرنا أن نرى عددا من البلدان المانحة تسهم في الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي المنشأ لتغطية تكاليف برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وتعمل هولندا على وضع الترتيبات النهائية لتقديم مساهمة تصل إلى ١,٥ مليون دولار إلى هذا الصندوق.

وفي الفقرة ٢٦ من القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا "يشمل المستجدات وحجم النشر المستمر لأفراد فريق المراقبين العسكريين". وإننا نتشاطر مع الأمين العام الأمل بأن يواصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاضطلاع بدوره الحاسم الأهمية في سيراليون على النحو المتوخى في اتفاق لومي. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بنيجيريا وغيرها من البلدان المساهمة بقوات على إسهاماتها ذات الأهمية الحيوية. واستجابة لنداء الأمين العام العاجل إلى المانحين والوارد في الفقرة ٣٦ من تقريره، نود أن نذكر المشاركين في الاجتماع الوزاري القادم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن هولندا على استعداد مرة أخرى لتقديم ٨,٢ مليون دولار كدعم إضافي للميزانية في جمهورية مالي لتمكين هذا البلد من الإسهام في عمل فريق المراقبين العسكريين الهام في سيراليون.

ونحن نعترف بأن التركيز الأساسي في هذه المرحلة ينبغي أن ينصب على نزع السلاح ووزع أفراد الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين، إلا أننا نؤكد مرة أخرى على أن عمل لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة يجب أن يبدأ في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن يتمكن الأمين العام في تقريره المقبل من الإبلاغ عن تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذا الجانب، وكذلك عن نتيجة الدراسة المتعلقة بالصلة بين لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة واللجنة الدولية المحتملة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام في سيراليون الذي انتهت مدة عمله، السفير أوكيلو، وأن أرحب بالسفير أدينيجي خليفة له.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الإحاطة الإعلامية. ونعتقد أن هذه الصيغة تمثل خطوة إيجابية نحو مزيد من الشفافية والانفتاح في عمل المجلس، وبخاصة عندما يقوم كبار موظفي الأمانة العامة، كما هو الحال بالنسبة للسفير مييه اليوم، بتقديم تقارير إلى المجلس بشأن مسائل هامة مدرجة في جدول أعمالنا.

والتقرير الشامل الذي قدمه لنا الأمين العام، واستكملته اليوم الملاحظات التي أدلى بها وكيل الأمين العام مييه، يدلل على أن الوضع السياسي والأمني والإنساني في سيراليون لا يزال هشا وتتزايد هشاشته. وإن بعض البيانات التي أدلي بها إلى وسائط الإعلام من قبيل البيان الذي أدلى به السيد سانكو والمتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والبيان الذي أدلى به السيد سام بوكاري ومفاده أن قواته لن تنزع أسلحتها، قبل نزع أسلحة القوات النيجيرية في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون - تبعث صراحة على الجزع ويجب رفضها.

وهذا ما يجعلنا نكرر التأكيد على أهمية أن يكون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجود في الميدان وأن تُنشر بأسرع ما يمكن. كما أن استمرار وجود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا يقل أهمية عن ذلك.

ونحن نشعر بالتشجيع للتعليقات التي أدلى بها وكيل الأمين العام السيد مييه والتي تفيد بأن النشر الذي تقوم به البعثة جار دون صعوبات وذلك عقب تقديم تقرير الأمين العام. ويتعين علينا أن نهنئ البلدان التي ساهمت بأفراد عسكريين لإنجاز هذه المهمة الشاقة.

والمساندة الواضحة من جانب مجلس الأمن لاتفاق لومي هامة للغاية أيضا، وكذلك جميع الجهود التي بذلها

الرئيس كبا لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في سيراليون.

وفيما يتعلق بمحتوى تقرير الأمين العام، ولا سيما الفقرة ٣٤ والتعليقات التي قدمها السيد مييه وكيل الأمين العام، فإننا نود أن نكرر التأكيد على شعورنا بالقلق بصفة خاصة إزاء شن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أهمية الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ونحث البلدان على التصديق عليها.

وفي رأينا أن كل من يعمل بنشاط في الإقليم مسؤول عن أمن أولئك الموظفين. وعلينا في نفس الوقت البحث عن سبل للتأكد من توفير الحماية لمن يحتاجون إليها من الموظفين التابعين للمنظمات غير الحكومية ووكالات المساعدة الإنسانية. ويبدو لنا أنه، مع إيلاء الاحترام الواجب للبلدان ذات الصلة ودون الرغبة في التدخل في قراراتها السيادية، يتعين على جميع الحكومات، التي تستقبل على أراضيها موظفين للأمم المتحدة، أن تصبح أطرافا في الاتفاقية الآنفة الذكر والمتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وهناك موضوع آخر، إذ أنني أود أن أصادق على ما قاله سفير هولندا توا ومفاده أن الحصانة المتوخاة في اتفاق لومي لا ينبغي أن تمتد لتشمل الفظائع المرتكبة عقب إبرام ذلك الاتفاق.

وفي الختام اسمحوا لي أن أهنئ السفير أوكيلو على العمل الذي أنجز باتقان وأن أرحب بالممثل الخاص الجديد السفير أدينيجي، سفير نيجيريا، الذي اضطلع بواجبات وظيفته في جمهورية أفريقيا الوسطى بكفاءة.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد درس وفد غابون تقرير الأمين العام بشأن تطور الحالة في سيراليون بعناية. كما استمع باهتمام شديد إلى العرض التكميلي الذي قدمه وكيل الأمين العام السيد برنار مييه توا إلى المجلس.

ونحن نرحب أيضا، مثلما فعل الأمين العام، بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لومي، بما في ذلك في جملة أمور، عودة زعيمي الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى سيراليون، فضلا عن إقامة حكومة وحدة وطنية، والزيادة الأخيرة في عدد المقاتلين السابقين الذين انضموا إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومع ذلك، فمن المؤسف أن نلاحظ أن بعض الأطراف قد استأنفت مرة أخرى الأعمال القتالية، مما يلقي بالشكوك حول استعدادهم الحقيقي للإسهام على نحو بناء في استعادة السلم وإعادة بناء البلد.

ويدين وفد غابون استمرار أعمال العدوان على المدنيين، والموظفين المدنيين الدوليين وموظفي المساعدة الإنسانية التي ترتكبها العناصر المتمردة السابقة. ولذلك نهيب بجميع من لم يلقوا السلاح والذين يقفون وراء ظهور موجة العنف من جديد الكف عن القتال على الفور حتى يتيسر توزيع المساعدات الإنسانية وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجاري الآن، فضلا عن تنفيذ المهام الأخرى المتوخاة بموجب اتفاق لومي. ومن المستصوب بالمثل، أن يضطلع قادة المتمردين بحملة توعية في صفوف المقاتلين التابعين لهم لتوعيتهم بشروط برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمشاركة في البرنامج، ومثل هذه الحملة قد تشجعهم على المشاركة في البرنامج. وقد آن الأوان الآن أيضا للإسراع بالنشر الكامل لـ ٦٠٠٠ فرد من ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة المنصوص عليه في القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩).

ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر تلك البلدان التي أمدت فعلا بوحدات من القوات أو تعهدت بالإمداد أو قدمت إسهامات مالية أو سوقية. وإننا لنعجز عن تقديم ما يكفي من الثناء على العمل الذي قام به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي جعل بالإمكان استعادة السلام في سيراليون.

ويعتمد النجاح الذي حققته عملية حفظ السلام في سيراليون بشكل واضح على عزم شعب سيراليون الراسخ على احترام التعهدات التي قطعها على نفسه بموجب اتفاق لومي. كما يعتمد على استمرار تقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي.

ونحن نشكر السيد أوكيلو لما بذله من جهود، مكنت من تحقيق النتائج التي شهدناها، ونشجع الممثل الخاص الجديد للأمين العام على مواصلة هذا الجهد حتى يتاح

لشعب وحكومة سيراليون مرة أخرى التمتع بالوفاق الوطني والوحدة الوطنية.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بهذا الشكل ونحن ننضم إلى غيرنا ممن تكلموا مرحبين بتعيين الأمين العام لممثله الخاص الجديد في سيراليون، السيد أدينيجي الذي كان من دواعي الشرف بالنسبة لنا أن نعمل تحت قيادته في بانغويي كما ننضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى السيد أوكيلو لما بذله من جهود في سبيل استعادة السلام في سيراليون.

ولقد وصلت أول دفعة من القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون منذ أسبوعين فحسب. ونحن نأمل بشدة في أن يواكب نشر العناصر المدنية في البعثة نشر الوحدة العسكرية، إذ أننا نراه موضوعا حيويا حتى نضمن أن تنفيذ برنامج التأهيل يسير بخطى سلسة وسريعة.

ونحن نرحب بتسجيل الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون بوصفها حزبا سياسيا ونتوقع من السيد فودي سانكوه أن يشارك مشاركة كاملة في حكومة الوحدة الوطنية وعلى نحو بناء. ونعتقد أنه يتعين على السيد سانكوه أن يتقدم بمقترحات من أجل عمليات لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية الوطنية في وقت مبكر كما فعل السيد كوروما بالنسبة للجنة تعزيز السلام.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق لومي، فما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار هشاشة عملية السلام في سيراليون بشكل واضح. فالاشتباكات التي تحدث بين العناصر السابقة في الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون وفي المجلس الثوري للقوات المسلحة، واستمرار تحرك القوات وشن الهجمات على الأفراد التابعين لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - تشكل كلها خرقا خطيرا لاتفاق وقف إطلاق النار. وينبغي لهذه المنظمة أن تعمل منفردة، أو بشكل جماعي، على مواصلة تذكير قادة المتمردين السابقين جميعا بأهمية الالتزام بنص وروح اتفاق لومي.

ونشعر بعميق القلق إزاء الهجمات وأعمال المضايقة التي تقوم بها عناصر من المتمردين والموجهة ضد موظفي الشؤون الإنسانية. وما اختطاف ممثلين عن منظمة أطباء بلا حدود، في هذا الأسبوع، إلا تذكرة مريرة بالأخطار التي ما زال موظفو الشؤون الإنسانية يتعرضون لها في سيراليون. وعلى كل الأطراف في اتفاق لومي إتاحة إمكانية تحرك كل موظفي الشؤون الإنسانية على نحو آمن ودون إعاقة. ونتيجة لحالة عدم الأمن المنتشرة، ولا سيما في الجزأين الشمالي والشرقي من البلد، ما برح توصيل المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها احتياجا ماسا أمرا بالغ الصعوبة. وينبغي أن يتخذ السيد سانكوه والسيد كوروما الإجراءات اللازمة لكفالة ترجمة التزاماتهما بالأحكام ذات الصلة من اتفاق لومي إلى أعمال فعالة. ونتوقع أن يساعد نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على تيسير إتاحة فرصة وصول أكبر للمنظمات الإنسانية وفي ظل ظروف أكثر أمنا.

وفيما يتعلق بأمن موظفي الشؤون الإنسانية، وطبعا من أجل تعزيز أمن شعب سيراليون واحتمال أن يوفر له في القريب قدر لا بأس به من الاستقرار، ومن أجل استئناف نشاطه الاقتصادي المعتاد، أطلب إلى السيد مييه أن يتفضل بإعلامنا إلى أي مدى يعوق وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد أعمال الأمم المتحدة وغيرها من الأعمال الإنسانية في البلد.

ولا شك أن حالة حقوق الإنسان المتردية في سيراليون تثير القلق. وكما ذكر توا السفيران فان والصم وتيريلا، ففي حين أن كندا تؤيد إنشاء لجنة حقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، فإنها تنبه مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان مستقبلا إلى أن العقد المنصوص عليه في اتفاق لومي لا ينطبق إلا على الأحداث التي وقعت قبل ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وينبغي أن يقدم منتهكو القانون الإنساني بعد ذلك التاريخ إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نرحب كل الترحيب بمبادرة دراسة الصلة بين اعمال لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة وأي لجنة دولية يحتمل انشاؤها للتحقيق فيما سبق من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتشجب كندا استمرار أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها عناصر من المتمردين ضد السكان المدنيين.

ولا شك في أن نشر عناصر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كل المناطق في البلد من شأنه أن يوفر للمدنيين قدرا من الحماية من أعمال السلب والنهب المستمرة هذه. وينبغي تذكير عناصر المتمردين أنه بالإضافة إلى الدور الهام الذي يضطلع به فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كفالة أمن السكان، تتوفر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أيضا ولاية قوية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد مباشر.

ولقد كانت وتيرة سير برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج حتى الآن مخيبة للآمال، إذ لم يسجل حتى الآن إلا ١٠ في المائة من المقاتلين السابقين ولم يُجمع إلا عدد قليل من الأسلحة الممكن استعمالها. إلا أنه تشجعنا الزيادة الحاصلة مؤخرا في عدد المقاتلين السابقين الذين ينضمون إلى البرنامج. وينبغي أن يتخذ فوراي سانكوه وجوني بور كوروما مزيدا من الإجراءات لتشجيع قواتهما على الاشتراك الكامل في هذه العملية.

وفي الختام تأمل كندا أن يلبي المجتمع الدولي نداء الأمين العام لتقديم المزيد من الدعم.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نوافق على الاستنتاجات والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام المرحلي الأول الذي أعد منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ويسرنا أنه أحرز خلال هذه الفترة تقدم هام نحو تنفيذ اتفاق لومي للسلام. إلا أن الحالة عامة لا تزال في الوقت نفسه تتسم بعدم الاستقرار - كما هو موضح في تقرير الأمين العام وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مييه وكيل الأمين العام. فلقد حدثت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولوقف إطلاق النار واستمرت الأزمة الإنسانية دون هوادة. وفي هذا الصدد، لا بد من الحفاظ على الوجود الفعال لوحدات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

ونحن نؤيد ذلك الموقف تمام التأييد ونوافق على الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الأمين العام ومؤداها أن مفتاح التوصل إلى تسوية في سيراليون يكمن في المقام الأول في التزام الأطراف باتفاق لومي، وبصفة خاصة في تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي سيؤيد كل التأييد الخطوات التي يتخذها شعب سيراليون لبلوغ هذه الغاية.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى أصوات من أعربوا عن التقدير للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد أوكيلو، وأن أتمنى للممثل الخاص الجديد السيد أدينيجي النجاح في أعماله.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد مييه، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشفوية وأن أشكر الأمين العام على تقريره.

إن بلدنا يؤيد تمام التأييد تنفيذ اتفاق لومي للسلام، ويطلب إلى كل الأطراف، ولا سيما المتمردين، أن يحترموا أحكامه بدقة، بما في ذلك إنشاء لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. وترحب فرنسا، في هذا الصدد، بقيام الرئيس كاباه في تشرين الأول/أكتوبر بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة.

إلا أن فرنسا، مثلها مثل معظم الوفود التي سبقتها في أخذ الكلمة، تشجب وتدين انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت منذ تموز/يوليه وانتهاكات حقوق الإنسان العديدة الحاصلة حاليا. وأشير هنا إلى حادثة أخذ الرهائن التي ارتكبها مؤخرا بعض قادة المتمردين وأعضاء في المجلس الحاكم سابقا، وبخاصة اختطاف موظفي الشؤون الإنسانية العاملين مع منظمة أطباء بلا حدود. وتطلب فرنسا إلى حركات المتمردين تيسير توصيل المساعدة الإنسانية دون عائق إلى كل مناطق البلد وكفالة أمن موظفي الوكالات الإنسانية.

ونرحب ببدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونطالب جميع الأطراف بالإسراع بتنفيذه. ونؤكد على أهمية تقديم الدعم المالي لهذا البرنامج.

وترحب فرنسا بنشر الوحدات الأولى لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونشكر مرة أخرى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدور الهام الذي يقوم به لتوفير الأمن في أرجاء الدولة وتيسير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونؤكد على أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون مسألة هامة وملحة. واسترعي انتباه أعضاء

المجلس إلى أن فرنسا ساهمت مؤخرا بمبلغ مليون فرنك لبرنامج الأغذية العالمي لفائدة سيراليون.

وأود أن أوجه بعض الأسئلة إلى ممثل الأمانة العامة. يتعلق السؤال الأول بنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على النحو الوارد في الخريطة المرفقة بتقرير الأمين العام. ولاحظنا أن البعثة نشرت إلى حد كبير في الجزء الجنوبي من البلد على طول الخط الفاصل بين لونغي ودارو، الذي يشمل، بطبيعة الحال، مواقع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فماذا تنوي الأمانة العامة حيال نشر أفراد من البعثة في الجزء الشمالي من البلد؟ هل جرى التفاوض مع حركات المتمردين الناشطة في تلك المناطق لضمان أمن قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين سينشرون هناك؟

وثانيا، فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يؤكد التقرير على أن الشكوك لا تزال قائمة حيال التزام الجبهة المتحدة الثورية بالبرنامج. ما هي تقديرات الأمانة العامة بشأن طبيعة هذه الشكوك؟ هل تشعر الأمانة، بمجرد القلق لأن الجبهة المتحدة الثورية سوف تثير عقبات؟ أم أن هناك مشكلة تتصل بالقيادة داخل حركة المتمردين المنقسمة، والأخطر من ذلك، هل هناك رفض أساسي لتنفيذ إتفاق لومي، وفي نهاية المطاف، التخلي عن السيطرة على مناطق إنتاج الماس؟

وأخيرا، يذكر الأمن العام في الفقرة ٥ من تقريره أن السيد كوروما، رئيس لجنة تعزيز السلام، قدم بالفعل آراءه المتصلة بتنظيم عمل لجنته، فهل تعكس هذه الخطط، في الحقيقة، رغبات جميع الأطراف في سيراليون، وهل جرت مناقشتها مع الأمم المتحدة؟

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، يود وفدي أن يثني عليكم لعقدكم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة عن الحالة في سيراليون. كذلك نشكر الأمين العام على تقريره الشامل، ونشكر السيد برنار مييه على معلوماته المستكملة.

ومما يبعث على السرور أن نلاحظ إحراز تقدم، خاصة مشاركة المتمردين في الحكومة وتسجيل الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون بوصفها حزبا سياسيا. وكذلك في المجال الهام للغاية المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. رغم أن استجابة المحاربين السابقين تبدو مترددة وبطيئة، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه باستمرار دعم مجتمع المانحين فإن البرنامج سيكتسب زخما. ويسعدنا أن بعض الجنود الأطفال قد انضموا لهذا البرنامج. وهذا أمر مشجع جدا بالفعل. وكما أوضح السيد مييه عن حق، فإن هذه عملية مستمرة وينبغي لنا أن نرصدها عن كثب.

وفي هذه المرحلة يود وفدي أن يسجل تقديره للدعم الذي يقدمه عدد من الحكومات بقيادة المملكة المتحدة وبالتعاون مع البنك الدولي إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

والوجه الآخر للعملة، كما تقول العبارة الفرنسية، هو أن وفدي يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان السيئة التي لا تزال سائدة في البلد. إن كلا من الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون والمجلس الثوري للقوات المسلحة لا يزال يحتجز البالغين والأطفال أسرى. ومن الصعب أن يفهم المرء كيف يمكن لقادة المجموعتين أن يكونوا أطرافا في الحكومة في حين يستمر اتباعهم يعيثون فسادا في جميع أنحاء البلد. بيد أننا نأمل صادقين أن تتحسن الحالة الأمنية الشاملة تحسنا كبيرا بعد نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونحث الأمانة على التعجيل بتلك العملية.

وفيما يتصل بالمراقبين العسكريين من غامبيا، نحن على استعداد لنشرهم حالما تعطينا الأمانة الضوء الأخضر. إلا أن لدينا سؤالا نوجهه إلى السيد مييه بالنسبة لإمكانية إرسال شرطة مدنية إلى سيراليون. ونحن نفهم أن هناك ٦ مستشارين للشرطة في سيراليون حاليا، ويود وفدي أن يعرف ما هي خطط الأمانة لنشر الشرطة المدنية في سيراليون.

السيد الدوسري (البحرين) (تكلم بالعربية): في البداية أود أن أتقدم بالشكر للسيد برنارد مييه على عرضه القيم بشأن آخر التطورات في سيراليون.

يرحب وفد بلادي بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق لومي، وذلك لعودة قائدي الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون والمجلس الثوري للقوات المسلحة، المليشيتين الرئيسيتين في سيراليون، وإنشاء حكومة وحدة وطنية، وبدء تسجيل الجبهة المتحدة الثورية كحزب سياسي، والزيادة الملحوظة في عدد المحاربين

القدامى المسجلين في برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج.

إن الالتزام بوقف إطلاق النار يعد حجر الزاوية لنجاح العملية السلمية والمصالحة الوطنية في سيراليون. لذلك، فإن وفد بلادي يود أن يؤكد ضرورة تركيز المجتمع الدولي على موضوع نزع السلاح. وهنا يود أن يتقدم وفد بلادي بالشكر الجزيل إلى كل من حكومة المملكة المتحدة والبنك الدولي على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وندعو الدول المانحة والمنظمات الدولية الأخرى إلى أن تقدم الدعم اللازم لهذا البرنامج على وجه الخصوص وللعملية السلمية في سيراليون بشكل عام.

على الرغم مما تقدم، فإن الوضع السياسي والعسكري في سيراليون لا يزال غير مستقر، وإن استمراره على هذا المنوال سينعكس سلبا على الوضع الأمني برمته في كافة أنحاء البلاد. ولاحتواء الوضع الأمني فإننا نشدد على أهمية الإسراع في نشر مراقبي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

إن وفد بلادي يعرب عن قلقه بشأن استمرار أعمال الخطف والاغتصاب والسرقة، خاصة في المناطق الشرقية من البلاد، والتي يتواجد فيها السيد بوكاري الذي بدأ يتنصل من التزامه باتفاق لومي ويشكك في مصداقيته. إن قادة الجمعية المتحدة الثورية لسيراليون هم المسؤولون أولا وأخيرا عن احتواء السيد بوكاري. وندعوهم إلى أن يبذلوا ما في وسعهم لإقناعه بالأخذ بالخيار السلمي لحل الأزمة في سيراليون.

إن وفد بلادي يدين جميع أعمال العنف والجرائم التي ترتكب ضد المدنيين العزل وموظفي منظمات الأغاثة الدولية والتي كان آخرها اختطاف طبيبين من إحدى المنظمات غير الحكومية. إننا ندعو الجهة المسؤولة عن خطفهما إلى إطلاق سراحهما في أسرع وقت ممكن. إن ما تحتاج إليه البلاد في الوقت الراهن، وكأمر ملح، هو استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى سيراليون وتأمين المأوى والملجأ للآلاف من المشردين واللاجئين. وكما تعلمون، فإن وفد بلادي طرح أثناء المشاورات غير الرسمية في أكثر من مناسبة ضرورة دعم المجتمع الدولي للأنشطة التي تقوم بها جمعية الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بموضوع صناعة الأطراف الصناعية، وذلك لتأهيل ضحايا الحرب الذين بترت أطرافهم بغية إدماجهم في المجتمع. وكان وفد بلادي يطمح في أن يتم إنشاء مركز لصناعة الأطراف والتأهيل في سيراليون. ويأمل هنا أن تدرس الأمانة العامة بجدية هذا الاقتراح.

وفي الختام، يناشد وفد بلادي جميع أطراف اتفاق لومي أن يلتزموا بالاتفاق نصا وروحا وأن يضعوا مصلحة بلادهم فوق كل الاعتبارات والمصالح الشخصية الضيقة من أجل النهوض ببلدهم على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى تعود البلاد إلى أحضان المجتمع الدولي كما كانت سابقا. كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم باسم وفد بلادي بالشكر إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات فريق المراقبين العسكريين التابع لها على ما بذلوه من جهود وتضحيات كبيرة لمساعدة سيراليون على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها.

كما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير للجهود التي قام بها ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس أوكيلو، وإلى رئيس وأفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وأتمنى للسيد أدينيجي التوفيق في خلافة السيد أوكيلو.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على عقدكم اليوم جلسة الإحاطة المفتوحة هذه عن الحالة في سيراليون. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأول عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ووكيل الأمين العام برنار مييه على عرضه التقرير وقيامه شفويا باستكمال المعلومات عن الحالة.

وبينما نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في الحالة على أرض الواقع حتى الآن، ما برح وفدي يشعر بقلق عميق إزاء الأنباء الواردة عن الانتهاكات الأخيرة لاتفاق وقف إطلاق النار وهجمات المتمردين على المدنيين التي شملت الاغتصاب والخطف والمضايقة فضلا عن النهب وتدمير الممتلكات. ويجب شجب جميع هذه الأعمال بقوة.

ونهيب بالأطراف ألا تسمح للزخم السلمي بأن ينجرف إلى الهاوية. ولا يمكن لسيراليون أن تعود إلى حالة الفوضى التي سادت في الماضي. وندعو بشدة الجبهة

الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة بأن يفيا بالالتزامات التي قطعاها بموجب اتفاق السلام. وندعوهما أيضا إلى إطلاق سراح جميع المختطفين دون تأخير - البالغين والأطفال على وجه الخصوص، ونشجب بقوة احتجاز أو خطف طبيبين يعملان مع منظمة أطباء بدون حدود وندعو الجبهة الثورية المتحدة إلى العمل فورا على إطلاق سراحهما.

وقد تودون يا سيادة الرئيس في إدراج هذا في أي بيان قد ترغبون في الإدلاء به إلى الصحافة عقب انتهاء هذه الجلسة.

ويرحب وفدي بوصول أول الكتائب التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى البلاد دعما لعملية السلام. ونرحب أيضا بتعيين اللواء فيجيه كومار جيتلي من الهند لمنصب قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونعتقد أيضا أن النشر المبكر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مسألة هامة للغاية للمساعدة في عودة السكينة والهدوء والنظام في ذلك البلد. ونحض بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبة التابع لدول غرب أفريقيا للجماعة الاقتصادية لضمان إحلال السلم والأمن على أساس الولايات المناطة بهما.

ويعلق وفدي أعلى أهمية على التنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ونلاحظ أن البرنامج قد بدأ بداية بطيئة نسبيا ولكنه قد تحسن بعض الشيء. ومهما يكن من أمر، فإن العملية بطيئة للغاية ولذلك فإن الأمر يبعث على خيبة الأمل. إن عدد المقاتلين السابقين الذين تواجدوا في مواقعهم يقل بكثير عن المجموع المقدر في البلاد وهو ٤٥ ٠٠٠ فرد.

ونلاحظ مع القلق الاضطرابات الأخيرة في لونيجي وبورت لوكو والتي ترجع إلى سوء الفهم بشأن مسألة المساعدة المالية للمحاربين السابقين. ونأمل ألا يكون هناك تكرار لمثل هذا الحدث الذي ما من شأنه إلا أن يقوض برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وندعو قادة المتمردين إلى كبح أنصارهم وضمان تسليم المقاتلين السابقين لأسلحتهم والمشاركة مشاركة كاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أهم عنصر في هذه العملية خلال عملية السلام الهشة للغاية في سيراليون.

وفي الختام يود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتعيين الذي أجراه مؤخرا الأمين العام، وذلك بتعيين السيد أوليمي أدينيجي من نيجيريا ليحل محل الممثل الخاص السابق، السيد فرانسيس أوكيلو. ونتمنى له كل نجاح. وننضم إلى الآخرين في الإشادة إشادة خاصة بالسيد أوكيلو على قيادته والتزامه وجهوده التي لا تعرف الكلل لضمان إحلال السلام في سيراليون وهي عملية بلغت ذروتها في توقيع اتفاق لومي للسلام في تموز/يوليه الماضي.

السيد بينيتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): في شهر تشرين الثاني/نوفمبر أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة المتقلقة جدا في سيراليون. وفي جميع البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة لاحظ أعضاء المجلس وجود انتهاكات لاتفاق لومي للسلام والمعاناة الإنسانية لشعب سيراليون الناتجة عن تلك الانتهاكات.

لذلك فإن الطبيعة المقلقة للتقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لم لذلك يبعث على الدهشة. ومن الواضح أنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم على أرض الواقع فإن الحالة العسكرية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون قد تدهورت بدرجة كبيرة في الأسابيع الأخيرة.

وسلوفينيا تشعر بالانزعاج جراء تصاعد الهجمات على المدنيين من قبل عناصر المتمردين السابقة. ووفقا للفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام تضمنت هذه الهجمات الاغتصاب والخطف والمضايقات والنهب. وهذا السلوك غير مقبول من جانب عناصر المتمردين السابقة. وقد اقتضى الأمر الكثير من التنازلات لتوقيع اتفاق لومي للسلام وكان من بينها نص يتضمن عفوا عاما عن جرائم الحرب الأمر الذي بالطبع كان من الصعب التسامح فيه بهدف إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. لذلك يتحتم على قادة حركة التمرد السابقين وبوجه الخصوص السيد فودي سانكو، العمل على الحيلولة دون القيام بأي تجاوزات من جانب أتباعهم وضمان احترام جميع نصوص اتفاق لومي للسلام على الوجه الأكمل.

إن وكيل الأمين العام السيد برنارد مييه قد شدد في الجزء الختامي من إحاطته الإعلامية على أنه برغم جميع الصعوبات كان هناك سبب للتفاؤل الحذر إزاء العملية السلمية في سيراليون. إن حكومة الوحدة الوطنية قد

أنشئت. وقامت الجبهة الثورية المتحدة بتسجيل نفسها مؤقتا بوصفها حزبا سياسيا. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك زيادة في عدد المقاتلين السابقين الذين سجلوا من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وعلاوة على ذلك فإن العناصر الأولى من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام موجودة فعلا في الميدان. لذلك من المأمول أن تمثل حقا الفترة الحالية معلما هاما في عملية السلام التي ستأخذ سيراليون إلى فترة من إعادة التعمير والانتعاش والمصالحة.

وإن آخر شيء تحتاج إليه سيراليون عند هذا المنعطف هو تكرار الأحداث التي وقعت في كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي عندما شنت قوات المتمردين هجوما ودفعت البلاد إلى حالة من الفوضى. فقد تلقى أعضاء مجلس الأمن تحذيرا مسبقا عن الكارثة الدائرة أو الجارية في إحاطة مفتوحة قدمها السفير هانس داهلجرن ممثل السويد عن زيارته للبلد بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون.

فلنأمل هذا الوقت أن يتبع الإحاطة الإعلامية المفتوحة لأعضاء مجلس الأمن هجمة من السلام وجهود متجددة للمجتمع الدولي وعناصر فاعلة رئيسية في الميدان لضمان تكليل عملية السلام في سيراليون بالنجاح.

السيدة أشيبالا - موسافي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره ونقدر المعلومات الإضافية التي قدمها السيد مييه.

ومنذ توقيع اتفاق لومي ما برحت الحالة السياسية في سيراليون تتسم بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب مجموعات المتمردين. إن أعمال القتال الأخيرة بين جناحي المتمردين ما فتئت تتسبب في تشريد السكان المدنيين على نحو كبير، وفي تعليق المساعدة الإنسانية اللازمة بشدة إلى المحتاجين إليها. وبينما أنا بصدد هذه النقطة فاسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الذين طالبوا بإطلاق سراح الطبيبين المختطفين فورا.

ونرحب بعودة السيد سانكو والسيد كوروما إلى فريتاون. ويسرنا أيضا أن سمعنا أن الجبهة الثورية المتحدة قد حولت نفسها إلى حزب سياسي وأنها سجلت نفسها مع اللجنة المؤقتة للانتخابات الوطنية. وبينما تعتبر جميع هذه الخطوات إيجابية نشعر بعميق القلق إزاء الحالة العسكرية والأمنية على أرض الواقع وإزاء بطء عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين.

وفي هذا الصدد نود أن نوضح جدا أننا سنحمل المتمردين مسؤولية الحالة الأمنية الراهنة في ذلك البلد. ولا يمكن للجبهة الثورية المتحدة وغيرها من حركات المتمردين أن تصبح أحزابا سياسية وحركات تمرد في آن واحد. ثانيا، بناء على ما نعرفه فإن الجنود بحكم طبيعة تركيبتهم العسكرية ليس لديهم خيار سوى الانصياع لأوامر قادتهم. ونطالب الذين يتولون قيادة المقاتلين في سيراليون ولديهم سيطرة عليهم اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي دون إعاقة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

إن التردد في نزع السلاح في المواجهة بين الجبهة الثورية المتحدة والمجلس الثوري للقوات المسلحة يضر بعملية السلام.

ولن ينجح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج مع استمرار أعمال الخطف والسلب ورفض الإفراج عن المختطفين والجنود الأطفال. ولن تعالج هذه التطورات السلبية إلا بالتمسك باتفاق لومي بكلتيه.

ويسرنا أن نرى أن وزع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد بدأ ونطالب بالوزع السريع لفرقة للبعثة قوامها ٦ ٠٠٠ فرد. وحتى عندما توزع بالكامل فرقة البعثة المكونة من ٦ ٠٠٠ فرد، فإن ما نراه في التقرير وما نسمع أنه يحدث على الطبيعة، يجعلنا نتعجب عما إذا كان بوسعه حقا التعامل مع أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مقاتل. وفي هذا الصدد نشير إلى نص في تقرير الأمين العام عندما اقترح الـ ٦ ٠٠٠ جندي الذين ينبغي استعراض قوتهم بما يتفق مع الظروف السائدة على الطبيعة. ونود أن ندرك أن النص لا يزال موجودا.

ويود وفدي أن يشكر مجتمع المانحين على مساهماته الكريمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وكذلك لجهود إعادة التعمير وإعادة التأهيل في سيراليون. ونأمل أن يتحقق السلام في النهاية بالإرادة السياسية لشعب سيراليون.

ونحن نقدر جهود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المحافظة على الأمن

فـــي ظروف غير آمنة. ونردد دعوة الأمين العام إلى المجتمع الدولي لمساعدة فريق الرصد في هذا الصدد.

ويجري وضع اتفاق لومي على المحك، ولكن في رأينا أن تصميم المجتمع الدولي على المحك أيضا. وفي النهاية نشكر السيد أوكيلو على كل ما قام به من مساعدة عملية السلام، ونرحب بالسيد أدينيجي من نيجيريا لتعيينه الجديد.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يسرنا بصفة خاصة أن تكون جلسة اليوم محفلا مفتوحا، ونمتدحكم يا سيادة الرئيس على المبادرة التي أعتقد أنها تظهر الالتزام ليس فقط من مجلس الأمن وإنما أيضا من المجتمع الدولي الأوسع بمساعدة شعب سيراليون على تحقيق السلام الذي يستحقونه بسخاء.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من الخطوات الهامة للمساعدة في عملية السلام في سيراليون، ونحن نقدر الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام مييه هذا الصباح بشأن تلك الجهود، ونثني على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتدعيم عملية السلام على أرض الواقع ونرحب جدا بالوزع الأخير للقوات الكينية والهندية.

كما نرحب بتعيين الأمين العام للسفير أدينيجي بوصفه الممثل الخاص الجديد. ولقد عملنا عن كثب معه في جمهورية أفريقيا الوسطى ونثق في أنه سيقوم بعمل ممتاز في سيراليون ويتابع الجهود القديرة جدا لسلفه السيد فرانسوا أوكيلو.

ودور الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار والمساعدة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاسم لنجاح عملية السلام، ولذا يسرنا أن الأمور تأخذ مجراها في سيراليون.

ومن المهـــم أيضا إنهـــاء الترتيبات لإعادة إشراك ما يصل إلى أربع كتائب من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معظمها من غانا وكينيا ستكون عنصرا رئيسيا في قوة الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا أن تمتدح الجهود الشجاعة والقديرة جدا لقوات فريق الرصد في واحدة من أصعب مناطق العالم. فلقد قاموا بأداء قدير في ظروف صعبة للغاية. وبصفة عامة يجب أن يقول المرء إن الأمم المتحدة تقوم بدورها، ولكنه من المهم أن نتذكر أنه لا يمكن لقوات الأمم المتحدة أن تفرض السلام في سيراليون أو في أي مكان آخر، بالنسبة لهذا الأمر. ويترك للأطراف التمسك بعملية السلام عن طريق الالتزام بشروط اتفاق لومي.

وتم إحراز بعض التقدم في هذا المجال. وبالتأكيد فإن تكـــوين حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين لجبهة سيراليون المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، خطوة هامة وحاسمة إلى الأمام في هذه العملية. وأحرز بعض التقدم في برنامج نزع السلاح رغم البداية البطيئة جدا والصعوبات المتعلقة بمشاركة الجبهة المتحدة الثورية. ولكنني أعتقد أن البرنامج ينتج في النهاية بعض النتائج الإيجابية في إظهار التقدم الهام للغاية على الطبيعة مما يساعد على دعم التقدم.

ومن الهام للغاية أن يؤكد المجتمع الدولي ضرورة تمسك جميع المحاربين السابقين بالتزاماتهم بموجب اتفاق لومي ونزع سلاحهم في أقرب وقت ممكن. ويشمل هذا بالتأكيد قيادة المقاتلين وسيكون دور السيد فوداي سانكوه حاسما.

ونأمل أن يواصل جميع قادة المنطقة الضغط على قادة سيراليون الحزبيين. وبالتأكيد فإنه تقع على بعض الجيران مسؤولية مباشرة في محاولة دفع الأمور إلى الأمام للتحرك بسرعة لنزع السلاح والتسريح بأسرع ما يمكن. وتوفر القمة السنوية للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا فرصة لقادة المنطقة لتأكيد تلك الرسالة.

ومن المهم لجميع الأطراف وقف الأعمال العدوانية وضمان الوصول الحر وغير المعاق للأمم المتحدة والموظفين الدوليين إلى جميع أجزاء سيراليون. ويثير تقرير اختطاف عدد من الأطباء من منظمة أطباء بدون حدود ازعاجا شديدا. ونحن ننضم إلى نداء المجتمع الدولي من أجل إطلاق سراحهم في الحال وكذلك الإفراج عن جميع المختطفين المعتقلين كأسرى.

ونعتقد أن من المهم لجميع الدول في المنطقة دعم إعادة الإدماج وتوفير المساعدات الإنمائية الإنسانية. وللمجتمع الدولي دور حاسم ينبغي أن يلعبه في دعم عملية السلام.

وأود في الختام أن أؤكد أننا - الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بصورة أعم - نقف على أهبة الاستعداد

لمساعدة شعب سيراليون على إعادة بناء حياتهم المفككة. ولكنه من المهم أن نتذكر أن ذلك لن يكون ممكنا بدون الالتزام القوي من جانب جميع أطراف عملية السلام. إن من مسؤوليتهم أن يفوا بالتزاماتهم الأمر الذي بوسعنا أن نساعدهم في القيام به ولكنه يجب عليهم أن يقوموا به في نهاية المطاف بأنفسهم.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفدي بشدة يا سيدي الرئيس مبادرتكم في عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره، ووكيل الأمين العام برنار مييه على إحاطته الشاملة والدقيقة عن الحالة في سيراليون.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق لومي وكذلك بوصول أول بعثة للأمم المتحدة في سيراليون إلى فريتاون. ونحن نهنئ أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيره من البلدان المشاركة بقوات على جهودها لمساندة عملية السلام.

ورغم أن الحالة في سيراليون تبدأ في التحرك في اتجاه إيجابي، بإقامة حكومة وحدة وطنية، والوزع المبدئي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فلا يزال البلد يواجه صعوبات خطيرة في مجال الأمن والمجالات الإنسانية.

ويبين التقرير الأول عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن الحالة الكلية هشة للغاية. واستمرار أعمال الجماعات المتمردة الذي يفشل تنفيذ اتفاق لومي، غير مقبول. ونحن ندين استمرار اعتقال النساء والأطفال على يد الجماعات المتمردة والموجة الأخيرة من العنف ضد السكان المدنيين والموظفين الإنسانيين. ونحن نشارك زملاءنا في المطالبة بالإفراج فورا عن عضوي منظمة أطباء بدون حدود. كما أننا ندين زيادة انتهاكات وقف إطلاق النار مما قد يؤدي إلى استئناف الحرب الأهلية. وبذلك فإن هناك حاجة عاجلة إلى إجراءات متسقة لإزالة جميع عقبات تنفيذ اتفاق لومي للسلام. ومع ذلك فإن الجهود الدولية للنهوض بالسلام في سيراليون لا يمكن أن تحل محل جهود الأطراف السيراليونية نفسها في النهوض بالمصالحة الوطنية.

ونظرا لأن معظم الأطراف ممثلة الآن في حكومة الوحدة الوطنية بموجب اتفاق المشاركة في السلطة فينبغي أن تعطى الأولوية لضمان التزام جميع الأطراف بنص وروح اتفاق لومي للسلام. ويجب اقناع المجموعات المتطرفة بأن الحوار هو الخيار الوحيد المجدي، ويجب تحذيرها بأن المجتمع الدولي لا يزال مصمما على أن يمنع البلد من الانزلاق مرة أخرى في الفوضى والتشوش. ودفعها إلى أن تتخذ تدابير ضد المواطنين الذين يرفضون المشاركة في عملية السلام.

وتنفيذ عملية السلم يحتاج إلى موارد كافية يجب توفيرها. وكأولوية أولى فإن برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أساسي وفي هذا الصدد، نشيد بحكومات المملكة المتحدة وكندا والنرويج وألمانيا وإيطاليا لإسهامها في برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم.

ونحث على الامتثال الصارم لأحكام حظر السلاح المفروض حاليا على سيراليون ونؤيد اتخاذ تدابير إضافية مثل إنشاء آلية للمراقبة والتفتيش لتعزيز فاعلية نظام الجزاءات.

إن تقرير الأمين العام يسترعي الانتباه إلى حقيقة أن المساعدة الإنسانية لا يمكن توفيرها في كثير من المناطق في سيراليون نتيجة للحالة الأمنية المتدهورة. ومن الحتمي أن نضمن سلامة دخول العاملين في المجال الإنساني للوفاء باحتياجات جميع السكان المتضررين.

هناك مهام أخرى طويلة الأجل سيتعين على المجتمع الدولي أن يتناولها في المستقبل مثل إعادة تأهيل البلاد وتعميرها والمساعدة في عودة ما يقرب من نصف مليون من مواطني سيراليون الذين لجأوا إلى بلدان مجاورة، وإعادة إدماجهم. وفي هذه اللحظة الحرجة في عملية السلم من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي توفير الدعم المالي والسوقي بغية التنفيذ الفعال لاتفاق لومي للسلام.

أخيرا، نرحب بتعيين السفير أدينجي من نيجيريا ممثلا خاصا جديدا في سيراليون ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لسلفه السيد فرنسيس أوكيلو.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره وكذلك للإحاطة الإعلامية الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة. نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لوفد المملكة المتحدة لعقد هذه الجلسة بشأن مسألة سيراليون.

تطورت الحالة في سيراليون مؤخرا في اتجاه إيجابي. فالسيد سنكوه والسيد كوروما عادا إلى فريتاون. وأنشئت في سيراليون حكومة وطنية جديدة تضم القوات الثورية السابقة؛ وأدى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حدوث بعض التقدم وبصفة عامة ينفذ اتفاق لومي ونشعر بالارتياح إزاء ذلك.

نود أن نشكر دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقية وفريق الرصد التابع لها وكذلك جميع الأطراف الأخرى على جهودهم الإيجابية وإسهامهم البارز في عملية السلم في سيراليون لفترة طويلة.

وندرك تماما أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في سيراليون لا تزال هشة. فلا يزال هناك توتر بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وثمة عناصر كثيرة غير مستقرة يمكن أن تؤثر في عملية السلم في سيراليون في أي وقت. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحالة الإنسانية لا تزال خطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان تحدث من وقت إلى وقت ولذلك فإن مستقبل سيراليون لا يبعث على التفاؤل.

إن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حيوي لعملية السلم في سيراليون. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالفقرتين ١٣ و ١٤ من تقرير الأمين العام. ونشعر بالدهشة للبيان الذي أدلى به السيد سنكوه والذي قال فيه إنه قد تعلق مشاركة الجبهة المتحدة الثورية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشعر أيضا بالقلق إذ أن جزءا من قوات الجبهة المتحدة الثورية رفض بالكامل المشاركة في البرنامج. ونأمل أن تشارك هذه الجبهة على نحو إيجابي في البرنامج ونحث السيد سنكوه على أن يضطلع بدوره.

في نفس الوقت نحيط علما أيضا بحقيقة أنه نظرا لقلة الموارد والمعاملة السيئة، هناك علامات على عدم الاستقرار في بعض مراكز التسريح ونطالب المجتمع الدولي بزيادة مساعداته إلى سيراليون بغية تسهيل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونلاحظ أنه كان من المفروض أن تنفذ حكومة سيراليون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جميع أنحاء البلاد بحلول ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وفي ضوء العملية الراهنة يبدو من المؤكد أن هذا التاريخ سيؤجل. ومع ذلك فأملنا كبير في أن هذا التأجيل لن يتكرر.

أحطنا علما مع الارتياح بحقيقة أن انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد بدأ بالفعل وأن الفرقة الأولى من القوات وصلت إلى أماكنها بالفعل.

والعمل من أجل صياغة إطار استراتيجي أمني للتنمية الوطنية أوشك على الانتهاء ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لجهوده في هذا الصدد.

في نفس الوقت أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لعمل السفير أوكيلو. ونأمل أن يتمكن الممثل الخاص الجديد السفير أدينجي من إكمال هذه المهمة الشاقة.

في الختام ندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل جهوده المشتركة لمساعدة شعب سيراليون على تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للمملكة المتحدة.

نحن أيضا نشكر وكيل الأمين العام السيد مييه على معلوماته الحديثة المفيدة بشأن التقرير الأخير للأمين العام.

لا يزال التقدم مستمرا ونرحب بصفة خاصة للإسهام المستمر القوي لنيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها ككل كما نرحب بوصول فرق حفظ السلم من كينيا والهند تحت قيادة اللواء جيتلن القائد الجديد للقوة. ومن المهم أن تنتشر القوة بكامل قوتها وبأسرع وقت ممكن ويجب أن نضمن أن قائد القوة لديه أوضح توجيه ممكن وأنه يلقى الدعم والتأييد من مركز قيادته في نيويورك.

تلتزم المملكة المتحدة بأن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة في هذا الجهد وأن تعمل على أن ينفذ اتفاق لومي للسلام بشكل أوسع، هذا الاتفاق يتيح أفضل الفرص لشعب سيراليون لوضع حد لأعمال العنف والمعاناة، التي تحملها في الثمان سنوات الماضية، ولئن كانت هناك كما أشار السيد مييه بعض الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل الحذر خاصة فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج، فإننا نتفق مع الأمين العام في أن المشاكل الخطيرة لا تزال قائمة.

ونشعر بالقلق لاستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، والإساءات لحقوق الإنسان وعدم وصول المساعدة الإنسانية وقد روعنا بالهجمات الأخيرة على موظفي المنظمات غير الحكومية وباحتجاز الموظفين الطبيين في شرق البلاد ونأمل أن يتم الإفراج عنهم فورا.

والتوترات بين الجماعات الثورية المختلفة والقادة، سنكوه وكوروما وبوكاري وراء معظم أعمال العنف وعدم الاستقرار المستمرة. ومن الضروري إجراء حوار مع كل واحد منهم لإعادتهم هم واتباعهم إلى إطار لومي.

وحتى في ميدان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال المشاكل الأمنية تعرقل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي تناول هذه المشاكل، كذلك فإن توفير المعلومات السليمة ووضع استراتيجية حساسة أمران حيويان لتشجيع المجموعات التي لم تلق بعد سلاحها على أن تفعل ذلك.

ترحب المملكة المتحدة بالتعهدات الأخيرة من جانب ألمانيا وكندا وإيطاليا والنرويج بالإسهام في الصندوق الاستئماني الذي يديره البنك الدولي، كما نرحب بالإعلان منها هذا الصباح عن مساهمة هولندا وفرنسا.

إننا نتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام في كانون الثاني/يناير، عندما تكون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد تم نشرها بالكامل. وترحب المملكة المتحدة بتعيين الممثل الخاص أدينيجي وتشيد بالعمل الذي أنجزه فرانسيس أوكيلو.

وأخيرا، نحث الأطراف المعنية وكل من لهم تأثير عليهم على أن يواصلوا ضمان تنفيذ اتفاق لومي بما يسمح لعملية حفظ السلام هذه، التي تمس الحاجة إليها، بأن تفي بولايتها.

والآن استأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد مييه ليجيب على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد مييه (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعتذر لأنني لم أفعل ذلك من قبل، فقد أعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم وتقديرهم للعمل الذي أنجزه فرانسيس أوكيلو خلال الفترة الصعبة التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق لومي. وقد أثبت بعد ذلك أنه يقوم بدور رئيسي من أجل خدمة الأمم المتحدة لما يتحلى به من حكمة وذكاء وكياسة في الاضطلاع بالدور الذي أسند إليه.

وعلى نفس المنوال، أثبت الممثل الخاص أدينيجي من خلال خبرته وسلطته وقدرته على إدارة مثل هذه العملية الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ظل ظروف شاقة للغاية أنه سيرقى في الأشهر القادمة إلى مستوى التحدي الذي تمثله هذه العملية. وأعتقد أن عبارات التقدير التي أعرب عنها يستحقها عن جدارة، وأن هناك الآن من الأسباب ما يبعث على الأمل في أن السفير أدينيجي سيكون قادرا على الاضطلاع بمهمته بنجاح.

(تكلم بالانكليزية)

ربما ينبغي لي أن أقول، لعلم السيد فان والصم أنني ربما أكون قد تأثرت بالأنباء السيئة والأنباء الطيبة، ولكن نظرا للطريقة التي أعرب بها المتكلمون بالانكليزية عن أنفسهم - وقد قال السفير جاغنى نفسه في مرحلة ما عن "الوجه الآخر للعملة"، فإنني أعتقد أنني ربما أكون قد استدرجت بهذه الكلمات الانكليزية الطيبة إلى لغة أخرى، أو ربما أن الوفد الفرنسي قد طرح أسئلة أثارت الكثير من الشكوك وعدم اليقين مما أثر على بياني.

وفيما يتعلق بالبيانات الفرنسية، أود أن أعتذر للوفود الناطقة بالفرنسية لوجود خطأ بسيط في النص الفرنسي من التقرير في الفقرة ٦ حيث ترد إشارة إلى "اللجنة الانتخابية الوطنية الأمريكية". وربما يكون المترجم قد تأثر بحقيقة أن السفير هولبروك كان موجودا هناك؛ وأن سمعته قد تجعله يترأس هذه اللجنة أيضا.

وأنتقل الآن إلى شتى الأسئلة التي أثيرت في المناقشة بالنسبة لسؤال السفير فاولر عن الألغام، من الصحيح أننا اكتشفنا مؤخرا أن هناك مشكلة ألغام. ولم نكن نعرف شيئا عنها من قبل لأننا لم نكن قادرين على الوصول إلى الجزء الشمالي من البلاد. من الواضح أننا لا نعرف حجم هذه المشكلة في هذه المرحلة. وسوف

نرسل فريقا تقنيا للتقييم قريبا جدا ليستعرض مع الحكومة ومع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما تحتاج إليه عملية إزالة الألغام لحماية قوات الأمم المتحدة التي سيجري نشرها هناك ولتسهيل عملية تقديم المساعدة الإنسانية والعمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني.

والسؤال الثاني أثاره السفير جاغني عن إمكانية نشر شرطة مدنية. وهنا أيضا، أود أن أقول إن كل بعثة تختلف عمن سواها وأن مفهوم العملية يجب تطويعه بما يتفق والاحتياجات المحددة لكل بعثة. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا فإننا نضطلع بأنشطتنا وأعمالنا إلى حد كبير في إطار اتفاق لومي، وبالتالي فإنه بالنسبة لوقف إطلاق النار وبقدر ما يتعلق الأمر بالشرطة المدنية، يجري بالفعل اتخاذ إجراءات بدعم من الكومنولث البريطاني. وهذه المهمة لم تعط بشكل مباشر إلى الأمم المتحدة، ولكننا نساعد وندعم هذه العملية، وسوف نواصل القيام بذلك العمل.

ويقوم العنصر المختص بحقوق الإنسان لدينا بعمل جاد سعيا إلى المساعدة في هذه العملية. وقد قام خبراؤنا المعنيون بحقوق الإنسان هذا الأسبوع بتدريب ١٠٠ ضابط من شرطة سيراليون، وسيتم تطوير هذه البرامج فيما بعد.

كذلك طرح ممثل ناميبيا بعض الأسئلة عن إشارات أوردتها الأمانة العامة إلى حقيقة أنه سيجري استعراض قوام هذه القوات تبعا للظروف السائدة على أرض الواقع. ويرتبط ذلك أساسا بحقيقة أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيبقى هناك. وقد أشير إلى هذه الحقيقة في تقرير الأمين العام، كما ذكرت في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في بداية هذه الجلسة ونتوقع أن يبقى ذلك الفريق وأن يكون وجوده قويا في فريتاون ولونغي. وليست هناك أية حاجة إلى زيادة قوات الأمم المتحدة. وقد ارتبطت الإشارة التي وردت في التقرير بمستوى التعاون مع ذلك الفريق وبالإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذه المنطقة وبالتالي، فإن الظروف هناك مهيأة حاليا.

(تكلم بالفرنسية)

وسأسعى الآن جاهدا إلى الإجابة على أسئلة الوفد الفرنسي، لبث قدر من التفاؤل ولأبين أن الكلام بالفرنسية لا يستلزم بالضرورة التشاؤم.

أولا، دعوني أتطرق إلى السؤال المتعلق بنشر القوات في الجزء الشمالي من سيراليون وبالظروف التي سيتم النشر في ظلها، وخصوصا الظروف الأمنية. وكما تم التوضيح من قبل سيتم نشر وحدتين في الشمال إحداهما كينية، والأخرى هندية. ويعود سبب ذلك إلى حد ما إلى أن المنظمة والأمانة العامة يرغبان في أن يبينا بوضوح أن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا السياق جديد ونزيه، وليبينا أيضا تصميمنا على جعل عمل الأمم المتحدة قويا في هذا الخصوص.

وقد أبلغت هذه المعلومات إلى جميع الأطراف بما في ذلك فوداي سانكوه وسام بوكاري وجوني بول كاروما. وهناك مناقشات جارية الآن لكفالة الحصول على كل الإيضاحات المطلوبة بالنسبة لعملية نشر القوات - كيف ومتى ستتم وفي ظل أي ظروف وبموجب أية ولاية. ونرى أنه بهذه الطريقة يمكن تجنب المشاكل.

ومن الواضح أن نشر هذه القوات سيثير بعض الأسئلة والشواغل. إن عملية النشر تتم بطريقة محسوبة ومدروسة جيدا بغية ضمان الأمن لها.

وتتصل السلسلة الثانية من الأسئلة بحقيقة أن هناك بعض الشكوك بالنسبة لالتزام الجبهة المتحدة الثورية بالمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبالنسبة للإيضاحات الممكنة هل هذه محاولة لإثارة مسائل تنطوي على مراهنات؟ هل هناك خلافات بين شتى قادة المتمردين؟ أم أنها مجرد رفض لتنفيذ الاتفاق أو رغبة في الاحتفاظ أو السيطرة على المناطق الثرية بالماس؟ من الصعب جدا تقديم إجابة قاطعة في هذه المرحلة.

وسأقول، وإن كان السفير شن هواصن قال ذلك من قبل، أنه حتى إن كانت قد ظهرت مؤخرا بعض الشكوك حول تنفيذ البرنامج، فإننا نعلم أن سانكوه وجوني بول كوروما موجودان في فريتاون وأنهما يشاركان بنشاط في كل المفاوضات وأنهما أدليا ببيانات في عدة مناسبات.

وأعتقد أن من الواضح أنه لو كان هناك إصرار متعمد على عدم التنفيذ، فمما لاشك فيه، أنهم كانوا يفضلون ألا يكونوا في هذه المرحلة في فريتاون من أجل سلامتهم وأمنهم الخاصين. وهذا عامل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

والجزء الثاني من إجابتي قد يرتبط بحقيقة أن قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون آخذة في الانتشار. هذا الوجود في مناطق لم تخضع طوال المدة بأكملها إلا لسيطرة الثوار، ووصول قوات هندية وكينية ذات موارد قوية، قد يثيرا بعض الأسئلة. وكما قلت من قبل، هناك حاجة لحوار ولتوضيح لتهيئة الظروف لبناء الثقة فيما يتعلق بكل قادة الثوار. وعلينا ألا ننسى أنهم كانوا معزولين لمدة شهور بل سنوات بسبب القتال والريبة. والوصول المفاجئ لقوات أجنبية حسنة المعدات سيعتبر دون شك مخاوف وأسئلة هنا وهناك ينبغي أن نأخذها في الاعتبار.

ونظرا لمناخ الريبة السائد الآن، فإن برنامج نزع السلاح من بين العناصر الأخرى التي قد تثير هذه الشكوك والقلق في هذه المرحلة. فيجب أن نتأكد أنه يتقدم في خط متواز، على جانب الثوار وكذلك على جانب القوات الأخرى - أي قوات الدفاع المدني وكذلك الكاموجورز - وهناك حاجة أيضا لأن نوضح أن برنامج نزع السلاح هذا يشمل كل الأطراف وليس جماعات الثوار وحدهم.

والتفسير الثالث للشكوك والأسئلة قد يتعلق أيضا ببرنامج نزع السلاح، وبخاصة الشروط التي يتم بموجبها استقبال المقاتلين الذين وافقوا على التسريح، في المعسكرات ودفع مبلغ من المال يمكنهم من توفير ما يلزم لبقاء أسرهم. وقد أثارت هذه العوامل استياء وقلقا ما في المعسكرات وأدت إلى التعبير عن الاستياء الذي قد نتفهمه. ومن البديهي أن غوراي سنكوه وجوني بول كوروما يتعرضان لضغوط من قواتهما السابقة التي تريد أن تشهد إرادة حقيقية في التسريح وبوادر ملموسة بأن إعادة اندماجهم ستوفر لهم أحوالا مالية كافية وكرامة. وردود الفعل هذه تؤثر على القادة الذين يخضعون لمساءلة قواتهم.

وفي هذه الظروف، من المهم أن يستمر الحوار مثلما يحدث بالفعل وأن يقوم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالحفاظ على وجود معزز وقوي ومكفول في فريتاون ولانجي. وفي هذا السياق، ونظرا للجهود المالية والإنسانية التي تبذلها البلدان التي تسهم في هذا الفريق، يعد دعم البلدان المانحة أمرا أساسيا. وقد أثرت هذه النقطة من قبل وآمل أن تؤخذ في عين الاعتبار. ومن الأساسي أن يدعم هذا الجهد.

وفي الوقت ذاته، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وكذلك القوات الهندية والكينية وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ستبقى أو تحل محلها قوات جديدة، ستؤثر دون شك على الثوار أنفسهم وعلى الجماعات المختلفة، وتوضح لهم أن الممارسة ستؤخذ بجدية، وأن القوة الموجودة في البلاد لديها القدرة على ردع الأطراف المختلفة عن الإخلال بالالتزامات التي التزمت بها.

وختاما، حيث أن هذا اجتماع عام وأن سيكون له دون شك صدى في البلاد بوصفه دليلا عن الدعم الواسع النطاق فيما بين البلدان الأفريقية وفي جميع أرجاء المجتمع الدولي، أعتقد أن مجلس الأمن يبعث برسالة هامة لكل الأطراف.

وفي سؤاله الأخير، أشار الوفد الفرنسي إلى البيانات التي أدلى بها السيد جوني بول كوروما بشأن تنظيم عمل لجنة تعزيز السلام وتساءل عما إذا كان الموضوع قد نوقش مع الأمم المتحدة. وأود أن أذكر المجلس أن اللجنة وطنية وأنها أنشئت بموجب الاتفاق، ونحن لا نتكلم عن لجنة تتحمل بعثة الأمم المتحدة مسؤوليتها. ومن ثم، فعلى أبناء سيراليون أنفسهم أن ينظموها ويناقشوها. وتعليقي الوحيد هو أن بيان كوروما يتعلق بالاستراتيجية التي توخاها فيما يتعلق باللجنة. وفي رأينا أنها تدلل على الأقل في هذه المرحلة، على التزامه بالعمل بنشاط داخل المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفق لومي. وهي بالتالي بادرة إيجابية. ويبدو أن البيانات التي أدلى بها تتعلق نسبيا بالموضوع. وعلى الأعضاء في هذه اللجنة أنفسهم الآن أن يجروا المناقشات ويرسوا الخطوط التوجيهية وبرامج العمل والاستراتيجيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن للسيد مييه لإجاباته وملاحظاته الشاملة والجادة كعهده دائما. وهذا اجتماع هام ومهم بشأن هذا الموضوع. إنها عملية حرجة للأمم المتحدة في أفريقيا، وينبغي أن تنجح، ويريد مجلس الأمن في العمل بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام على وجه الخصوص ليحقق هذا النجاح.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): أشكر الرئيس لإعطاء وفدنا الكلمة مرة أخرى في هذه المناقشة الشيقة لهذا الموضوع الهام، ألا وهو سيراليون. لقد تقدم وفد بلادي سواء في المشاورات غير الرسمية أو في هذه القاعة، باقتراح بإنشاء مركز للأطراف

الصناعية والتأهيل في سيراليون. لقد تقدم بهذا الاقتراح نظرا للعدد الكبير لضحايا الحرب هناك من معوقين ومشوهين، وذلك لغرض إدماجهم في المجتمع بعد التأهيل حتى لا يكونوا عالة على المجتمع. لقد بنينا اقتراحنا على وجود مراكز جيدة في الدول المتقدمة يمكن أن تساعد في ذلك سواء بطريقة مباشرة أو من خلال منظمات الأمم المتحدة المتخصصة. لقد كان أملنا أن نسمع رد فعل من الأمانة العامة على هذه الفكرة التي تصب في خانة بناء السلم بعد حفظ السلام في سيراليون. وقد يكون ذلك الاقتراح والمهمة من اختصاص هيئات دولية غير مجلس الأمن على الأقل بصورة غير مباشرة، وهو في اعتقادنا سبب كاف لتنوير الأمانة العامة لنا لتوجيه اقتراحنا للجهة المختصة، وسيكون وفد بلادي ممتنا للسيد مييه إذا أفادنا بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مييه.

السيد مييه (تكلم بالانكليزية): لم أدرك أن ممثل البحرين قد وجه هذا السؤال إليّ. وكنت أعتقد أنها ملاحظة. وكل الجهود التي تؤدي إلى التخفيف من معاناة الأفراد والتحسين من محنتهم هي موضع ترحيب. وأرى أن من المفيد أن نناقش المسألة مع كارولين ماكسكي، المنسق بالإنابة للإغاثة في حالات الطوارئ لكي تتحقق من الأمر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومن منظمة الصحة العالمية وتعرف أي منظمات تعمل بأكبر قدر من الفعالية في هذا المجال ويمكنها أن تدعم هذه العملية. وسأبلغها بمشروع المبادرات هذه الصادرة عن البحرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على مساهمته هذا الصباح.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.
